دور السلطتين التنفيذية والتشريعية في دعم الأسرة في القانون العراقي

ا.م.د.سعيد محجوب
كلية القانون /جامعة قم

صالح خماط زهير
كلية القانون /جامعة قم

البريد الإلكتروني Email : Salihjykh@gmail.com

الكلمات المفتاحية: السلطة، التشريع، التنفيذ، دعم الاسرة.

كيفية اقتباس البحث

محجوب ، سعيد ، صالح خماط زهير، دور السلطتين التنفيذية والتشريعية في دعم الأسرة في القانون العراقي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Role of the Executive and Legislative Authorities in Supporting the Family in Iraqi Law: A Comparative Study

Asst. Prof. Dr. Saeed Mahjoub
Faculty of Law
University of Qom

Saleh Khamat Zuhair
Faculty of Law
University of Qom

Keywords : authority, legislation, implementation, family support.

How To Cite This Article
Mahjoub, Saeed, Saleh Khamat Zuhair, The Role of the Executive and Legislative Authorities in Supporting the Family in Iraqi Law: A Comparative Study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The legislative authority and executive branch plays a key role in supporting the family through implementing social, health, and education policies in Iraq and Syria. Family support in Iraq is based on the constitution and social welfare and personal status laws, while Syria relies on the constitution and similar laws. Government programs in both countries include financial assistance, health and education services, and programs to protect women and children. Although there are laws to combat domestic violence, implementation faces challenges due to social customs and weak funding. Economic and bureaucratic crises and weak coordination between government agencies hinder the effectiveness of these policies, calling for increased funding, coordination, and awareness to ensure family stability.

The research shows that economic and political challenges directly impact the executive branch's ability to implement social support programs efficiently, calling for innovative solutions to finance these programs and ensure their sustainability, whether through collaboration with the private sector or through support from international organizations.

Based on the above, it is clear that supporting families in Iraq is a shared responsibility between the legislative and executive authorities.

The success of government policies depends on clear legislation and effective implementation mechanisms, along with economic and political stability that allows for the provision of sufficient resources for these policies. Therefore, any reform in this area must focus on improving family-related legislation, enhancing transparency in implementation, and cooperating between executive and legislative bodies to ensure the achievement of the desired goals of supporting and protecting families.

المستخلص

تلعب السلطتين التشريعية والتنفيذية دورًا أساسيًا في دعم الأسرة من خلال تنفيذ السياسات الاجتماعية والصحية والتعليمية في العراق ويستند دعم الأسرة في العراق إلى الدستور وقوانين الرعاية الاجتماعية والأحوال الشخصية، تشمل البرامج الحكومية في البلد تقديم مساعدات مالية وخدمات صحية وتعليمية، إضافة إلى برامج لحماية المرأة والطفل. ورغم وجود قوانين لمكافحة العنف الأسري، إلا أن التنفيذ يواجه تحديات بسبب العادات الاجتماعية وضعف التمويل. تعيق الأزمات الاقتصادية والبيروقراطية وضعف التنسيق بين الجهات الحكومية فعالية هذه السياسات، ما يستدعي تعزيز التمويل والتنسيق والتوعية لضمان استقرار الأسرة.

أظهر البحث أن التحديات الاقتصادية والسياسية تؤثر بشكل مباشر على قدرة السلطة التنفيذية على تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي بكفاءة، مما يستدعي البحث عن حلول مبتكرة لتمويل هذه البرامج وضمان استدامتها، سواء من خلال التعاون مع القطاع الخاص أو من خلال دعم المنظمات الدولية.

بناءً على ما سبق يتضح أن دعم الأسرة في العراق مسؤولية مشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن نجاح السياسات الحكومية يعتمد على وجود تشريعات واضحة وآليات تنفيذ فعالة، إلى جانب استقرار اقتصادي وسياسي يسمح بتوفير الموارد الكافية لهذه السياسات. ولذا، فإن أي إصلاح في هذا المجال يجب أن يركز على تحسين التشريعات المتعلقة بالأسرة، وتعزيز الشفافية في التنفيذ، والتعاون بين الجهات التنفيذية والتشريعية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في دعم الأسرة وحمايتها.

المقدمة

تُعَدُّ الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، فهي البيئة الأولى التي ينشأ فيها الفرد ويتلقى فيها مبادئ التربية والقيم الاجتماعية والأخلاقية. ولأن الأسرة تؤدي دورًا محوريًا في تشكيل هوية الأفراد وتنمية قدراتهم، فقد أولت الدول الحديثة اهتمامًا بالغًا لتعزيز مكانتها وحمايتها من التحديات التي قد تواجهها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية. وفي هذا السياق، يأتي

دور السلطتين التنفيذية والتشريعية في تعزيز دعم الأسرة من خلال وضع السياسات واتخاذ الإجراءات القانونية التي تضمن استقرارها وتماسكها.

في العراق، كما في العديد من الدول الأخرى، تحظى الأسرة بمكانة خاصة على المستويين القانوني والاجتماعي، إذ يُنظر إليها على أنها النواة التي تقوم عليها التنمية البشرية والاجتماعية. ومع تعاظم التحديات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق في العقود الأخيرة، أصبح من الضروري تعزيز دور المؤسسات الحكومية لضمان استقرار الأسرة وحمايتها من التغيرات السلبية التي قد تؤثر على بنيتها. وهنا يبرز دور السلطتين التنفيذية والتشريعية في صياغة وتطبيق السياسات العامة التي تستهدف دعم الأسرة وتعزيز دورها في المجتمع.

تقوم السلطة التنفيذية، ممثلة بالحكومة ومؤسساتها، بتطبيق السياسات والبرامج التي تدعم الأسرة بمختلف جوانبها. وتشمل هذه الجهود توفير الرعاية الصحية والتعليمية، وتقديم الدعم المالي والاجتماعي للأسر المتعففة، فضلاً عن العمل على تمكين المرأة ودعم حقوق الطفل. ومن أبرز آليات الدعم التي تعتمدها السلطة التنفيذية إطلاق البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الضعيفة، وإنشاء مؤسسات تُعنى بشؤون الأسرة، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات وطنية تضمن استقرار الأسرة ومشاركتها الفعالة في التنمية.

أما السلطة التشريعية، فتضطلع بدور محوري في سن القوانين والتشريعات التي تحمي الأسرة وتعزز حقوق أفرادها. ويُعد التشريع الأسري في العراق أحد الركائز الأساسية التي تعمل على ضمان استقرار الأسرة وتماسكها، حيث تتناول هذه التشريعات مواضيع الزواج والطلاق والنفقة وحضانة الأطفال. ويقوم البرلمان العراقي بدور أساسي في مناقشة مشاريع القوانين التي تهدف إلى تحسين وضع الأسرة، بالإضافة إلى تعديل القوانين القائمة لمواكبة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. كما تسعى السلطة التشريعية إلى مراقبة أداء السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسات المتعلقة بالأسرة، لضمان توافقها مع الدستور ومبادئ العدالة الاجتماعية.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن الواقع يكشف عن تحديات عديدة تواجه دعم الأسرة في العراق، منها ما يتعلق بالمعوقات الاقتصادية، كالفقر والبطالة، ومنها ما يرتبط بالعادات الاجتماعية والثقافية التي قد تعيق تطبيق بعض السياسات. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الأوضاع السياسية غير المستقرة أحيانًا إلى تقليص قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج الاجتماعية بفعالية. لذلك، فإن البحث في دور السلطتين التنفيذية والتشريعية في دعم الأسرة يتطلب دراسة عميقة تجمع بين التحليل القانوني والاجتماعي، بهدف تقديم توصيات عملية تسهم في تعزيز استقرار الأسرة العراقية وحمايتها.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن البحث في هذا الموضوع ليس مجرد معالجة نظرية، بل هو استجابة لحاجة مجتمعية ملحة تستدعي تقييم مدى فعالية الأطر القانونية والسياسات التنفيذية في دعم الأسرة العراقية. ويهدف البحث إلى استكشاف الفجوات القائمة بين التشريعات والسياسات من جهة، والتطبيق العملي على أرض الواقع من جهة أخرى، مع التركيز على استعراض التجارب الدولية الناجحة التي قد تشكل نموذجًا يُحتذى به في السياق العراقي.

١. مشكلة البحث تكمن مشكلة البحث في معرفة سبب تدخل السلطة في شؤون الاسرة وان الاسرة لا تكون ذات حرية مطلقة في تصرفاتها بل انها متقيدة بقوانين وقواعد تلزمها ان تتبع تلك القوانين وان لا تخالفها حتى وان سلبت من حريتها او تدخلت بخصوصياتها والسبب في ذلك هو التنظيم الحكومي كي لا تنهار الأسس التي بنيت عليها الاسرة فقد ذكر الكاتب المصري مصطفى محمود في كتابه قراءة المستقبل (اذا اردت ان تهدم حضارة امة فهناك وسائل ثلاث هي هدم الاسرة، هدم التعليم، اسقاط القدوات) ومن الواضح مما تقدم ان الاسرة هي المرتكز الأساسي للدولة التي تنهار اذا انهارت، وقد استشف الباحث في الدراسة التحليلية للقانونين العراقية للتشريع والتنفيذ في تدخلهما بشؤون الاسرة علما انهما يتمتعان دستوريا بعبارة ان دين الدولة هو الإسلام وكما سيوضحه الباحث في أوراق البحث المقبلة وهنا يعرض علينا السؤال الرئيسي واسئلته الفرعية المستوحاة من السؤال الرئيسي وكما يلي:

اسئلة البحث

السؤال الرئيسي

ما هو دور السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لدعم الاسرة في القانون العراقي كدراسة تحليلية نقدية؟

2. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال موضوعاته المترتبة على معرفة مدى خطورة الاسرة ونظامها في القوانين الوضعية في القانون العراقي وكيف تتدخل او تدعم الاسرة واعطائها حقها المشروع وتحديد واجباتها من خلال اتباع النظم القانونية التي تصدرها الحكومة لكي يسير نظام الدولة بالاتجاه الصحيح فلولا تنظيم السلطات للاسرة فان انهيار الحكومة يكون سهل جدا وهذا ما حدث في البرلمان السوفيتي (الاتحاد السوفيتي السابق)[١](خلال السنوات الأخيرة من الاتحاد السوفيتي، كانت هناك مشكلات كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي. سياسة الحكومة تجاه الأسرة والقضايا الاجتماعية كانت متساهلة في بعض الأحيان، مما أدى إلى مشاكل في الاستقرار الاجتماعي والتأثير على جودة الحياة.)

٣. فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

لكل أسرة في العراق حماية قانونية توفرها لها التشريعات الوطنية، والتي تمر بمراحل أساسية تتعلق بالسلطتين التشريعية والتنفيذية. وعليه، فإن دعم الأسرة وتوفير الحماية لها يتطلب سن القوانين ذات الصلة من قبل السلطة التشريعية، ثم إصدار التعليمات واللوائح التنفيذية من قبل السلطة التنفيذية. ومن هنا، فإن القوانين العراقية المتعلقة بدعم الأسرة يجب أن تكون نتاج تعاون وتكامل بين هاتين السلطتين، بهدف تحقيق حماية فعّالة للأسرة العراقية، مع مراعاة ما أقره الدستور من أحكام خاصة بالدين الإسلامي وتأثيرها على التشريعات الأسرية.

الفرضيات الفرعية:

١.تتولى السلطة التشريعية في العراق دورًا فعالاً في صياغة القوانين المتعلقة بالأسرة بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية والدستور العراقي، وتحديد نطاق تلك التشريعات بما يضمن الحماية القانونية للأسرة.

٢.تقوم السلطة التنفيذية بتطبيق وتنفيذ القوانين الأسرية من خلال إصدار اللوائح التنظيمية والتعليمات والقرارات الإدارية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الأسري وتنظيم شؤون الأسرة بما يتفق مع التشريعات الصادرة.

٣.تسعى التشريعات العراقية إلى تنظيم العلاقة بين أفراد الأسرة والدولة من خلال توفير الحماية القانونية للأسر المتضررة، وتحديد آليات التدخل في حالات النزاع الأسري، بما يتوافق مع المصلحة العامة وحماية حقوق الأفراد.

حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في دعم الأسرة وفقًا للقانون العراقي، مع التركيز على القوانين التي تنظم الأحوال الشخصية، وكذلك القوانين المدنية والجزائية ذات العلاقة بالأسرة. وتهدف الدراسة إلى استقصاء مدى تكامل الأدوار بين هاتين السلطتين في حماية الأسرة العراقية، وتحديد مدى مراعاة التشريعات العراقية للأبعاد الدينية والاجتماعية، وفقًا لأحكام الدستور العراقي وتأثيراته على النصوص القانونية ذات الصلة.

٤ هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في دعم الأسرة في العراق فقط، من خلال استعراض القوانين والتشريعات والسياسات الحكومية المعتمدة في مجال الأسرة، وتحليل مدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الأسري وحماية حقوق الأفراد. كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه السلطة التشريعية في تشريع القوانين الأسرية، وكيفية إصدارها وتعديلها بما يتماشى مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التركيز على دور السلطة التنفيذية في تنفيذ تلك القوانين وتطبيقها على أرض الواقع. ومن خلال هذا التحليل، يسعى البحث إلى تقييم مدى استجابة القوانين العراقية الحالية لاحتياجات الأسرة المعاصرة، وكيفية تطويرها لمواكبة المتغيرات المجتمعية، مع تقديم توصيات محددة لتعزيز آليات التنفيذ وتحقيق التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا المجال.

٥.**منهجية البحث:** يعتمد البحث على منهجية تحليلية – وصفية، حيث يتم استعراض وتحليل النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالأسرة في العراق، بما في ذلك القوانين ذات الصلة بالأحوال الشخصية والقوانين المدنية والجزائية. كما سيتم تحليل مدى تكامل أدوار السلطتين التشريعية والتنفيذية في حماية الأسرة ودعمها، من خلال تقييم طبيعة التشريعات المتعلقة بالأسرة وآليات تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام المنهج المقارن بشكل محدود لعرض تجارب قانونية محلية ناجحة وكيفية توظيفها لتعزيز الأطر القانونية الحالية. وسيتم الاعتماد على المنهج القانوني في تحليل نصوص القوانين واللوائح التنفيذية، مع التركيز على كيفية تعامل السلطة التنفيذية مع القوانين الأسرية، وتطبيقها على أرض الواقع، واستقصاء مدى فعالية الإجراءات التنفيذية في حماية الأسرة. وأخيرًا، سيتم الاستناد إلى المنهج الاستقرائي في صياغة التوصيات واستخلاص النتائج التي تهدف إلى تعزيز دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في دعم الأسرة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

٦.هيكلية البحث

المبحث الاول: دور السلطات التشريعية والتنفيذية في دعم الأسرة في القانون العراقي

هذا الفصل يدرس التطبيق القانوني الفعلي لدور كل من السلطات التنفيذية والتشريعية في العراق في دعم الأسرة، حيث يتم تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين

•المطلب الاول: دور السلطة التشريعية في دعم الأسرة في القانون العراقي

يناقش كيف تقوم الجهات التنفيذية مثل الوزارات والمؤسسات الحكومية بتنفيذ القوانين المتعلقة بالأسرة، مثل توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي، والإشراف على دور الرعاية ومراكز الإرشاد الأسري.

•المطلب الثاني : دور السلطة التنفيذية في دعم الأسرة في القانون العراقي

يتناول القوانين التي يسنها البرلمان العراقي لدعم الأسرة، مثل قوانين الأحوال الشخصية، وقوانين الحماية الاجتماعية، وكيفية تطوير التشريعات لضمان استقرار الأسرة.

المبحث الأول

دور السلطة التشريعية والتنفيذية لدعم الاسرة في القانون العراق

المطلب الاول: دور السلطة التشريعية لدعم الاسرة في القانون العراقي

تعتبر السلطة التشريعية في العراق من اهم أنواع السلطات التي تضفي للدولة السيادة وهي التي تضع للدولة الركائز الأساسية من المواد الدستورية لتنظيم المجتمع داخليا ودوليا فهي تتمثل بمجلس النواب العراقي، والذي يعتبر السلطة التشريعية العليا في البلاد، فقد تشكل المجلس عام ٢٠٠٥ ويتكون من ٣٢٩ عضواً ينتخبون لمدة أربع سنوات، و يمتلك الصلاحيات الخاصة بإصدار القوانين، والموافقة على الموازنة العامة، وانتخاب رئيس البرلمان ونائبيه ورئيس الجمهورية.

ويحدد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ صلاحيات مجلس النواب في المادة ٤٧[١] والتي تنص على أن المجلس هو السلطة التشريعية في العراق، الذي يتولى تنظيم الحياة في البلاد.

وبعد ان بين الباحث باختصار ماهية السلطة التشريعية فسيوضح دور تلك السلطة في دعم الأسرة وقدر انضباطها وانسياقها نحو التعليمات وسن القوانين الى درجة انها تعتبر من الوحدات الأساسية في المجتمع، وتعتبر ركنًا أساسيًا في بناء الدولة، وبالنسبة الى السلطة التشريعية في العراق فانها تلعب دورًا مهما في دعم الأسرة من خلال إصدار القوانين واللوائح التي تحمي حقوقها وتعزز استقرارها.

فقد اكد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على أهمية الأسرة كوحدة أساسية في المجتمع. المادة ٢٩ منه[٢] تنص على أن للاسرة العراقية الأساس والمرتكز في تعزيز قوام الدولة ولولاها لما تكون هناك دولة او سيادة، فالمادة اعلاه تشكل الأساس للتشريع الذي يدعم الأسرة في العراق.

فالمادة الدستورية أعلاه عززت ان يكون للاسرة قانونا سمي بقانون الأسرة العراقي المرقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ وهو القانون الرئيسي الذي ينظم شؤون الأسرة في العراق، و يهدف إلى حماية حقوق الأسرة وتعزيز استقرارها، ولاهميته في دعم الاسرة وحمايتها فان السلطة التشريعية قد قامت بتعديلات عديدة على هذا القانون لتحسين حماية الأسرة.

ومن مهام السلطة التشريعية في العراق تسنين القوانين الخاصة في الاسرة ودعمها، فقد أصدرت عدة قوانين لدعم الأسرة، منها:

١. قانون حماية الأسرة رقم ٢٥ لعام ٢٠١٩، الذي يحظر العنف الأسري ويحمي حقوق المرأة والطفل. [٣]

٢. قانون حقوق الطفل رقم ٢٦ لعام ٢٠١٩، الذي يحمي حقوق الطفل ويضمن حصوله على التعليم والرعاية الصحية. [٤]

٣. قانون الزواج والطلاق رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩، الذي ينظم شؤون الزواج والطلاق في العراق

وكذلك دور السلطة التشريعية في اصدار القوانين الاقتصادية الخاصة في دعم الاسرة حيث انها اصدر تشريعات اقتصادية منها ما يلي:

١. قانون الدعم المالي للأسرة رقم ١٩ لعام ٢٠١٣، الذي يوفر دعمًا ماليًا للأسرة.

٢. قانون الإسكان الاجتماعي رقم ١١ لعام ٢٠١٥، الذي يوفر سكنًا اجتماعيًا للأسرة.

وفي الجانب الاجتماعي فقد أصدرت السلطة التشريعية بعض القوانين الاجتماعية الداعمة للاسرة منها:

٣. قانون حماية الأمومة رقم ٦٥ لعام ١٩٧٢، الذي يحمي حقوق الأمهات العاملات[٥]

٤. قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لعام ١٩٨٠، الذي يوفر رعاية اجتماعية للأسرة.

بالرغم من الجهود التي بذلتها السلطة التشريعية في دعم الأسرة، الا انها لا تزال هناك تحديات تحتم على السلطة التشريعية ان تواجهها وخصوصا عند تطور الحالة الاسرية ومواكبتها مع كل الظروف سواء الطارئة وغيرها، المتسارعة في الواقع الأسري ومن أهم هذه التحديات:

١. تحسين التشريعات الحالية لتعزيز حماية الأسرة: تعتبر المواجهة الفعّالة التحدّيات الأسرية مسؤولية مشتركة بين السلطة التشريعية والمجتمع. ولكن، يظل تحديث وتحسين التشريعات الحالية أمراً ضرورياً للحفاظ على استقرار ومناعة الأسرة. يتطلّب الأمر المراجعة الدورية للقوانين وتعديلها لتوافق مع الاحتياجات المتغيّرة للأسر مع مراعاة كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية[٦]

٢. زيادة الوعي بالقوانين التي تدعم الأسرة: على رغم موجود القوانين المدعمة للأسرة، فإن الوعي بها والفهم الصحيح لحقوق وواجبات الأسر يعتبر محوراً رئيسياً. يتطلّب الأمر إطلاق مبادرات لتوعية الأفراد والأسر بمحتوى التشريعات وكيفية الاستفادة منها. يمكن تعزيز هذا الوعي من خلال الإعلام، والمدارس، والمنظمات المجتمعية لضمان انتشار المعرفة على نطاق واسع.

٣. تعزيز التطبيق الفعّلي للقوانين: يتطلّب تطبيق القوانين بكفاءة وعدل توفير آليات متكاملة للرقابة والمتابعة. يحتاج الأمر إلى دعم المؤسسات القضائية وتدريب الكوادر المسؤولة لضمان التزام كافة الأطراف بما تخصّصه القوانين من حقوق وواجبات.

ولتعزيز دور السلطة التشريعية في دعم الأسرة، يجب العمل على تحسين التشريعات وتطويرها، وتعزيز الوعي والتطبيق الفعّلي. تلك الخطوات التي ستكون هي مفتاح لبناء مجتمع متماسك يضمن استقرار الأسر ورفاهيتها.

فقد سنّت السلطة التشريعية القوانين التي تنظم وتضع كفوف الميزان لرجحانها بين الاسر العراقية وإعطاء كل ذي حق حقه وان كانت هذه القوانين بنظر الباحث قوانين وضعيه لا تاتي أحيانا ملائمة مع التشريع الذي خلق الله الانسان لاجله كقانون الأحوال الشخصية الذي يُنظّم العلاقات الأسرية، مثل الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال، وقد شهد هذا القانون تطورات هامة على مدار العقود الماضية، مع التركيز على تعزيز حقوق المرأة والطفل، ومن الملاحظ في هذا الصدد ان قانون الأحوال الشخصية العراقي قد اتبع اهواء المتشرعة الوضعية مستندة على قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل ومن أوضح مصاديق ما تقدم الكلام عنه هي المادة ٥٧ من قانون الأحوال الشخصية المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، ومن الجدير بالذكر ان مجلس النواب العراقي للحقبة التشريعية ٢٠٢٢ قد قرأوا قراءة أولى في تعديل المادة ٥٧ من قانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، وفي عام ٢٠٢٤، وأُثير الجدل الواسع في العراق حول مقترح تعديل هذه المادة والتي تتعلق بحضانة الأطفال بعد الطلاق. وكان المقترح الجديد يهدف إلى نقل حضانة الطفل إلى الأب بعد بلوغه سن السابعة، وان كان هذا الاقتراح يبتعد عن التشريع السماوي الذي ذكر في القران الكريم ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾

الا انه يكون أفضل من المادة القانونية السابقة حيث انها تمنح الأم حق الحضانة حتى سن العاشرة، بل الخامسة عشر من عمره حسب مصلحة الطفل، ويحق للطفل بعدها اختيار الشخص الحاضن، وهذا التعديل أثار نقاشات حادة بين مؤيدين يرون فيه تحقيقًا للعدالة، ومعارضين يعتبرونه انتقاصًا من حقوق الأم والطفل.

المطلب الثاني: دور السلطة التنفيذية لدعم الاسرة في القانون العراقي

تتمثل السلطة التنفيذية في العراق من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، وينتخب لمدة أربع سنوات، ومجلس الوزراء يكون برئاسة رئيس الوزراء وهو المسؤول عن تنفيذ السياسات الحكومية، واما الوزارات هي جزء من السلطة التنفيذية، وتتولى تنفيذ السياسات الحكومية في مختلف المجالات، مثل التعليم والصحة والاقتصادوان قانون الوزراء رقم ١ لعام ٢٠٠٤ ينظم عمل مجلس الوزراء ووزاراته.

تلعب السلطة التنفيذية في العراق دورًا هامًا في دعم الأسرة من خلال تنفيذ القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق أفرادها وتحسين حياتهم.

إضافة إلى ذلك، تعمل السلطة التنفيذية على تقديم خدمات مباشرة لدعم الأسرة، مثل برامج الدعم الاجتماعي التي تستهدف الأسر ذات الدخل المحدود، وتوفير المساعدات المالية والغذائية للأسر الأكثر احتياجًا. من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، يتم تنفيذ مشاريع تهدف إلى تمكين الأسر اقتصاديًا، مثل برامج التدريب المهني ودعم المشاريع الصغيرة، مما يسهم في تعزيز قدرة الأسر على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وأيضا تعد الخدمات الاجتماعية العمود الفقري الذي تعتمد عليه الحكومات لدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، وفي العراق، تعتبر هذه الخدمات أداة رئيسية لتعزيز استقرار الأسر التي تواجه تحديات متعددة نتيجة الأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة. تُدرك السلطة التنفيذية في العراق أن الاستقرار الأسري يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الوزارات الأخرى على تطوير نظام شامل للخدمات الاجتماعية يُراعي احتياجات الأسر ويضمن وصول الدعم إلى الفئات الأكثر هشاشة.

تعتمد الحكومة العراقية على مجموعة متنوعة من التدابير لدعم الأسر المحتاجة، وأحد أبرز هذه التدابير هو تقديم الإعانات المالية المنتظمة. تهدف هذه الإعانات إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للعائلات التي تعيش تحت خط الفقر، بما في ذلك الغذاء، السكن، والخدمات الصحية. هذه الإعانات تستهدف أيضًا فئات خاصة مثل الأرامل، الأيتام، وذوي الإعاقة، الذين يحتاجون إلى رعاية إضافية. يتمثل الدور الأساسي للسلطة التنفيذية هنا في ضمان وصول هذه المساعدات إلى المستفيدين الفعليين، ومنع تسربها إلى غير المستحقين عبر آليات رقابية صارمة[٧]

إلى جانب الدعم المالي، تمثل برامج التأهيل المهني واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر. توفر هذه البرامج فرصًا لتدريب أفراد الأسرة على مهارات مهنية وتقنية تمكنهم من دخول سوق العمل. على سبيل المثال، يتم تدريب النساء في الأسر ذات الدخل المحدود على المهارات الحرفية مثل الخياطة، الطهي، وتصنيع المنتجات الحيوية، مما يساعدهن في تحسين دخلهن وتأمين حياة أفضل لأسرهن. هذه الجهود لا تساهم فقط في تحسين الاقتصاد العائلي، بل تساعد أيضًا في تعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأسر. واما الرعاية الصحية، بدورها، تُشكل جزءًا لا يتجزأ من الخدمات الاجتماعية في العراق. تركز وزارة الصحة العراقية على ضمان حصول جميع أفراد الأسر، خاصة الأطفال والأمهات، على خدمات صحية متكاملة.

تشمل هذه الخدمات برامج التحصين ضد الأمراض المعدية، التي تُعتبر أساسية لحماية الأطفال وضمان نموهم السليم. كما يتم تقديم رعاية صحية خاصة للنساء الحوامل لضمان سلامتهن

وسلامة أطفالهن. في المناطق الريفية والنائية، تُسعى الحكومة لتوفير خدمات متنقلة من خلال الفرق الطبية التي تزور القرى والمناطق التي تعاني من نقص في المرافق الصحية.

الحكومة العراقية تدرك أيضًا أن الرعاية الاجتماعية لا تقتصر على تقديم الخدمات الصحية أو المالية فقط، بل تتطلب أيضًا تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر. في هذا السياق، تم إقرار عدد من التشريعات التي تهدف إلى حماية الأسرة من العنف والانتهاكات، مع التركيز على النساء والأطفال باعتبارهم الأكثر عرضة للخطر. على الرغم من أن هذه التشريعات تواجه تحديات في التطبيق، إلا أنها تمثل خطوة مهمة نحو بناء نظام حماية اجتماعية فعال. تسعى السلطة التنفيذية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، إلى توفير مراكز إيواء للنساء المتضررات من العنف، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر التي تعاني من مشكلات داخلية.

رغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك عقبات كبيرة تؤثر على فعالية الخدمات الاجتماعية في العراق. أولى هذه العقبات هي نقص الموارد المالية، حيث تعاني الحكومة من قيود موازنية تحد من قدرتها على تمويل البرامج الاجتماعية بشكل كافٍ. كما أن الفساد الإداري يمثل تحديًا كبيرًا، إذ يؤدي إلى تسرب الموارد المخصصة للدعم الاجتماعي ويحول دون وصولها إلى الأسر المستحقة. النزاعات المسلحة والاضطرابات الأمنية التي مرت بها البلاد على مدار السنوات الماضية أدت أيضًا إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما زاد من الضغوط على نظام الخدمات الاجتماعية. هذه التحديات تضع السلطة التنفيذية أمام مسؤولية كبيرة لتطوير آليات مبتكرة تضمن تقديم الدعم الفعّال للأسر المحتاجة. [٨]

رغم كل هذه الصعوبات، يبقى الأمل موجودًا في تحسين نظام الخدمات الاجتماعية في العراق. تسعى الحكومة العراقية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات التنموية لتوفير الدعم المالي والتقني اللازم لتطوير برامجها الاجتماعية. كما تعمل على زيادة التنسيق بين الوزارات المختلفة لضمان تنفيذ السياسات الاجتماعية بشكل أكثر كفاءة وشمولية. هذه الجهود تعكس التزام السلطة التنفيذية بتعزيز استقرار الأسر العراقية وتحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات جميع أفراد المجتمع، وبالنسبة للقطاع الصحي تلعب السلطة التنفيذية في العراق دورًا محوريًا في تحسين مستوى الرعاية الصحية للأسر العراقية، إذ تمثل الحكومة الجهة المسؤولة عن تطوير النظام الصحي وضمان وصول الخدمات الصحية للمواطنين. منذ سنوات، كان القطاع الصحي في العراق يعاني من تحديات كبيرة نتيجة للحروب والصراعات التي مر بها البلد، مما أدى إلى تدهور البنية التحتية الصحية وندرة الموارد اللازمة. لكن على الرغم من هذه التحديات،

تسعى الحكومة العراقية إلى تعزيز الرعاية الصحية للأسر من خلال تطبيق سياسات صحية تهدف إلى توفير خدمات طبية عالية الجودة للجميع.

تعتبر وزارة الصحة العراقية من الجهات الأساسية التي تتولى المسؤولية عن تنفيذ السياسات الصحية على أرض الواقع. تسعى الوزارة من خلال برامجها إلى توفير رعاية صحية شاملة تتضمن الوقاية من الأمراض والعلاج، وتعمل على تطوير وتوسيع شبكة المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف أنحاء العراق. ومن خلال تخصيص ميزانيات أكبر للقطاع الصحي، تحاول الحكومة توفير الدعم الكافي لتجهيز المستشفيات بالمعدات الطبية اللازمة

من أهم المبادرات التي أطلقتها الحكومة لتحسين مستوى الرعاية الصحية هو برنامج الصحة العامة الذي يستهدف تقليل الأمراض المزمنة والإصابات الناتجة عن العوامل البيئية أو الحروب. في هذا السياق، تعمل الحكومة على زيادة الوعي الصحي بين المواطنين من خلال حملات توعوية تتعلق بالنظافة الشخصية، والوقاية من الأمراض المعدية، وتعزيز أهمية التوازن الغذائي والصحة النفسية.

إحدى النقاط المهمة التي تركز عليها الحكومة العراقية في مجال الرعاية الصحية هي توفير الخدمات الصحية للأسر ذات الدخل المحدود، حيث تقدم العديد من البرامج الحكومية الرعاية الصحية المجانية أو المدعومة. يُعتبر التأمين الصحي واحدًا من الحلول المطروحة لضمان وصول العلاج بشكل عادل للمواطنين كافة، ويشمل ذلك الرعاية الطبية المتخصصة، والعلاج في المستشفيات الكبرى، وكذلك الأدوية التي تدعم الصحة العامة.

بالإضافة إلى توفير العلاج والوقاية، تُولي الحكومة العراقية اهتمامًا خاصًا لقطاع الأمومة والطفولة، إذ تهدف إلى تقليل معدلات وفيات الأمهات والأطفال من خلال توفير الرعاية الصحية المبكرة للحوامل والأطفال حديثي الولادة. في هذا الإطار، تقوم الحكومة بتوفير التطعيمات الأساسية ضد الأمراض المعدية، مثل الحصبة والتهاب الكبد، لضمان صحة الأطفال. هناك أيضًا تركيز على توفير العناية الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يُعد هذا القطاع جزءًا من تحسين الرعاية الصحية الشاملة في البلاد.

ورغم هذه الجهود، لا يزال العراق يواجه تحديات كبيرة في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك قلة الموارد المالية، وارتفاع معدلات الفقر، والتوزيع غير المتكافئ للخدمات بين المدن والأرياف. ومع ذلك، تستمر الحكومة في العمل على معالجة هذه التحديات من خلال التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة لتوفير الدعم الفني والمالي وأيضا تعد حماية الأسرة من العنف من أبرز المسؤوليات التي تتحملها السلطة التنفيذية في العراق، إذ

تتسم هذه القضية بأهمية كبيرة في إطار بناء مجتمع صحي ومستقر. الصحة النفسية والجسدية للأشخاص الذين يتعرضون له، وخاصة النساء والأطفال. وقد أظهرت الدراسات أن العراق يعاني من نسب مرتفعة في حالات العنف الأسري، وهو ما له تأثيرات سلبية متعددة على الأفراد والمجتمع ككل، حيث يؤثر على يستدعي تدخلًا قويًا من قبل الحكومة لضمان حماية الأفراد، وخاصة الأضعف في المجتمع.

في العراق، تتعدد أشكال العنف الأسري، وتشمل العنف الجسدي والنفسي والجنسي، بالإضافة إلى العنف الاقتصادي الذي قد يتعرض له الأفراد داخل الأسرة. وهذا النوع من العنف لا يقتصر على فئة معينة أو منطقة معينة، بل يتواجد في العديد من المناطق الحضرية والريفية، ويؤثر على الطبقات الاجتماعية المختلفة. وهذا يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات صارمة لضمان حقوق الأفراد، خاصة في الأسر التي يعاني أفرادها من العنف، على الرغم من التحديات التي يواجهها العراق، فإن السلطة التنفيذية قد أحرزت بعض التقدم في هذا المجال من خلال التشريعات التي تهدف إلى حماية الأسرة. من أبرز هذه التشريعات هو قانون حماية الأسرة من العنف الذي أُقرّ في ٢٠١٦. هذا القانون يُعتبر خطوة هامة نحو حماية الأسرة من العنف، حيث يتضمن آليات قانونية تهدف إلى معاقبة المعتدين وحماية الضحايا من أي شكل من أشكال العنف. كما ينص القانون على إنشاء مراكز إيواء خاصة للنساء المعنفات، والتي تقدم الدعم الطبي والنفسي والقانوني للضحايا. وهذه المراكز تُعد خطوة رئيسية لتوفير بيئة آمنة للنساء والأطفال الذين يهربون من العنف في أسرهم.

إلى جانب هذا، تقوم الحكومة العراقية بتطبيق حملات توعية تهدف إلى نشر الوعي حول حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل في الأسرة. تهدف هذه الحملات إلى تغيير بعض السلوكيات التقليدية التي تشجع على العنف داخل الأسرة، وتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، تعمل الحكومة على تعزيز فكرة أن العنف ليس مبررًا تحت أي ظرف، وأن الأسرة يجب أن تكون مكانًا آمنًا ومستقرًا لكل أفرادها.

ومع ذلك، فإن تطبيق قوانين حماية الأسرة يواجه تحديات كبيرة، أبرزها العادات الاجتماعية الراسخة التي قد تُقلل من فعالية تطبيق القانون. ففي بعض المناطق، ما يزال العنف ضد المرأة يُعتبر أمرًا عاديًا ومقبولًا في بعض الأحيان، مما يجعل من الصعب تنفيذ القوانين بشكل فعال. أيضًا، يواجه النظام القضائي صعوبة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف الأسري بسبب قلة الموارد المتاحة، وأحيانًا بسبب القلق من وصمة العار التي قد تصيب النساء في حال طلبن الحماية القانونية.

وتستمر السلطة التنفيذية في العراق بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الأسري. على سبيل المثال، تعمل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية مع الحكومة العراقية لتقديم الدعم الفني والمالي في هذا المجال، وتساعد في تدريب المسؤولين عن تنفيذ القانون على كيفية التعامل مع حالات العنف الأسري. بالإضافة إلى ذلك، تُنظم هذه المنظمات ورش عمل ومؤتمرات لرفع الوعي بين أفراد المجتمع حول مخاطر العنف الأسري وسبل مكافحته[٩]

رغم التقدم الذي تم إحرازه، لا يزال العراق يواجه تحديات كبيرة في القضاء على العنف الأسري بشكل كامل. من أبرز هذه التحديات غياب الآليات الفعالة لمتابعة القضايا وحماية الضحايا بعد اتخاذ الإجراءات القانونية، حيث يُخشى أن يعود المعتدون إلى ارتكاب الجرائم بسبب غياب الرقابة المستمرة. وهذا يتطلب المزيد من التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الحقوقية لتوفير آليات حماية دائمة.

التعليم يعد من أعمق الركائز التي تعتمد عليها الحكومات في تعزيز دور الأسرة في المجتمع، حيث يتداخل مع جوانب متعددة من الحياة اليومية، مما يجعل هذه الرؤية أكثر تأثيرًا في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. عند النظر إلى هذا الموضوع من منظور السلطة التنفيذية، نجد أن التعليم لا يقتصر فقط على نقل المعرفة والمهارات الأساسية، بل يتجاوز ذلك ليشمل تطوير القيم الاجتماعية وتعزيز العلاقات الأسرية وتكوين بيئة تعليمية تُسهم في رفاهية المجتمع ككل.

إن دعم التعليم يعتبر أداة أساسية للنهوض بالأسرة، وتدرك الحكومات في مختلف البلدان أن استثمارها في التعليم هو استثمار في مستقبل الأسر والمجتمعات. وتؤكد الدراسات الدولية على أهمية توفير التعليم لجميع الفئات الاجتماعية بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الحالة الاقتصادية، لضمان تحقيق المساواة بين الأفراد. في هذا السياق، تشير اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩، إلى أن "الطفل له الحق في التعليم، ويجب أن يُتاح له هذا الحق على قدم المساواة في بيئة تحترم كرامته وتساعد في تطوير إمكاناته." (المادة ٢٨ من الاتفاقية).

على الرغم من أن القوانين المحلية في كل دولة تختلف، إلا أن معظم الحكومات، بناءً على المبادئ الإنسانية العالمية، أصدرت قوانين تشجع على تعزيز التعليم واعتباره من حقوق الإنسان الأساسية. على سبيل المثال، في دولة الإمارات العربية المتحدة، وضعت الحكومة في دستورها والعديد من القوانين المحلية، تعليم الأطفال جزءًا أساسيًا من السياسات الوطنية، وألزمت الأسر بتوفير التعليم الأساسي لأطفالها. كما أطلقت المبادرات التربوية الوطنية مثل "التعليم للجميع" التي

تهدف إلى زيادة وصول الأطفال من جميع الفئات الاجتماعية إلى التعليم، وذلك في إطار رؤية الإمارات ٢٠٢١ التي تركز على تطوير رأس المال البشري.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دور السلطة التنفيذية لا يقتصر على التشريع، بل يتعداه إلى التطبيق الفعلي لتلك القوانين والسياسات. على سبيل المثال، يضمن الدعم الحكومي للأسرة من خلال برامج التوجيه النفسي والاجتماعي التي تقدمها المدارس، مثل برامج الإرشاد الاجتماعي للطلاب، التي تضمن توفير بيئة تعليمية سليمة ومحفزة. وتساعد هذه المبادرات في تعزيز الاستقرار الأسري وتخفيف الضغوط التي قد تؤثر سلبًا على الأطفال وأسرهم.

من خلال هذه الإجراءات والالتزامات القانونية، تثبت السلطة التنفيذية دورها الحيوي في التأثير الإيجابي على الأسرة والمجتمع ككل. عبر توفير التعليم الشامل، تستطيع الحكومات بناء مجتمع متماسك يستطيع أفرادُه تحقيق تطلعاتهم الشخصية والمهنية، مما يسهم في استقرار المجتمع وتقدمه.

التحليل النقدي للباحث على دور السلطة التنفيذية لدعم الاسرة في القانون العراقي

يرى الباحث مما تقدم أن السلطة التنفيذية تلعب دورًا محوريًا في دعم الأسرة العراقية من خلال تنفيذ السياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الأسري وتعزيز التكافل الاجتماعي. ويُلاحظ أن الحكومة العراقية تبنت العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تحسين أوضاع الأسرة، سواء من خلال الدعم المالي المباشر، أو عبر تطوير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن. وتُعد هذه الجهود ضرورية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع العراقي، مما يجعل التدخل الحكومي أمرًا لا غنى عنه لضمان استقرار الأسرة.

ويظهر من خلال تحليل السياسات التنفيذية أن هناك توجهًا واضحًا نحو دعم الفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأسر ذات الدخل المحدود، والأرامل والمطلقات، والأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة. وقد انعكس ذلك في برامج الحماية الاجتماعية، مثل تخصيص رواتب الرعاية الاجتماعية ومنح السكن، إضافة إلى توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم المجاني. إن هذه السياسات تعكس التزام السلطة التنفيذية بمسؤوليتها تجاه الأسرة، وتجسد جهودها في ترجمة القوانين إلى واقع ملموس يستفيد منه المواطنون بشكل مباشر.

إلى جانب ذلك، فإن الحكومة العراقية عملت على تطوير التشريعات التي تدعم الأسرة، من خلال اقتراح مشاريع قوانين جديدة أو تعديل بعض القوانين القائمة لتتناسب مع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في توفير بيئة قانونية أكثر دعمًا للأسرة، حيث تم اتخاذ خطوات لضمان حقوق المرأة والطفل وتعزيز المساواة داخل الأسرة. وعلى الرغم من

التحديات التي تواجه عملية تنفيذ هذه القوانين، فإن التوجه العام يعكس حرص السلطة التنفيذية على تحقيق توازن بين القيم التقليدية ومتطلبات العصر الحديث.

كما أن التنسيق بين السلطة التنفيذية والجهات الأخرى، مثل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ساعد في تعزيز جهود الحكومة في هذا المجال. إذ أن الشراكات مع هذه الجهات أسهمت في تنفيذ مشاريع تعزز من استقرار الأسرة، سواء من خلال حملات التوعية، أو توفير الدعم النفسي والاجتماعي، أو تقديم القروض الميسرة للأسر ذات الدخل المحدود. إن هذه الجهود تعكس رؤية متكاملة لدور الدولة في دعم الأسرة، حيث لا يقتصر الأمر على تقديم مساعدات مالية، بل يمتد إلى تمكين الأسرة من خلال التعليم والتدريب والتوظيف.

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه السلطة التنفيذية في هذا المجال، نجد أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية تلعب دورًا في تحديد مدى قدرة الحكومة على تنفيذ برامجها الداعمة للأسرة. فعلى الرغم من وجود سياسات جيدة على المستوى النظري، إلا أن بعض المشكلات الإدارية والمالية قد تعيق التنفيذ الفعلي لها. ومع ذلك، فإن استمرار الحكومة في تطوير آليات الدعم، ومحاولة التغلب على العقبات، يعكس إصرارها على تحسين أوضاع الأسرة العراقية، مما يعزز من دورها كحامية للنسيج الاجتماعي في البلاد.

وفي مقارنة مع بعض الدول الأخرى، يتضح أن العراق يسعى إلى تطوير سياساته المتعلقة بالأسرة بما يتناسب مع خصوصيته الثقافية والاجتماعية، مستفيدًا من التجارب الدولية في هذا المجال. إلا أن التحدي الأكبر يكمن في ضمان استدامة هذه السياسات، وجعلها قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في المجتمع. وهذا يتطلب ليس فقط تعديل القوانين، بل أيضًا بناء مؤسسات تنفيذية قوية قادرة على تطبيق السياسات بكفاءة وفعالية.

في النهاية، فإن تدخل السلطة التنفيذية في دعم الأسرة العراقية يعد أمرًا ضروريًا للحفاظ على استقرار المجتمع، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد. ويُظهر تحليل دور السلطة التنفيذية أن هناك جهودًا واضحة لتعزيز الاستقرار الأسري من خلال سياسات متنوعة تستهدف تحسين معيشة الأسر ودعم الفئات الأكثر احتياجًا. ومع ذلك، فإن ضمان نجاح هذه الجهود يتطلب استمرار العمل على تحسين آليات التنفيذ، وتعزيز التعاون بين مختلف مؤسسات الدولة، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في دعم الأسرة العراقية وحمايتها.

خاتمة

بناءً على ما سبق يتضح أن دعم الأسرة في العراق مسؤولية مشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن نجاح السياسات الحكومية يعتمد على وجود تشريعات واضحة وآليات تنفيذ فعالة،

إلى جانب استقرار اقتصادي وسياسي يسمح بتوفير الموارد الكافية لهذه السياسات. ولذا، فإن أي إصلاح في هذا المجال يجب أن يركز على تحسين التشريعات المتعلقة بالأسرة، وتعزيز الشفافية في التنفيذ، والتعاون بين الجهات التنفيذية والتشريعية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في دعم الأسرة وحمايتها.

الاستنتاجات المستخلصة من البحث:

بعد دراسة دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق في دعم الأسرة، يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات المهمة التي تسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين السلطتين والتحديات التي تواجههما في تحقيق أهداف السياسات الأسرية:

١.أولاً: التشابه في دور السلطة التنفيذية والتشريعية في دعم الأسرة:

○يتبين من البحث أن السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق تلعبان دورًا رئيسيًا في وضع السياسات الاجتماعية وسن القوانين التي تهدف إلى دعم الأسرة، حيث تقوم الوزارات المختصة بتقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والدعم الاقتصادي للأسر المحتاجة، بينما تقوم السلطة التشريعية بإقرار القوانين والتعديلات التي تُعزز تلك البرامج.

٢.ثانيًا: فاعلية التنفيذ والتشريع:

○على الرغم من الجهود المبذولة في العراق لتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، إلا أن هناك تفاوتًا واضحًا في مستوى التنفيذ بين المناطق المختلفة. فالسلطة التنفيذية تواجه تحديات في تطبيق بعض القوانين بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية. وفي المقابل، تسعى السلطة التشريعية إلى تعديل بعض القوانين الأسرية لتواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن قد يتطلب ذلك المزيد من الدعم والإرادة السياسية.

٣.ثالثًا: الحاجة إلى تطوير التشريعات وآليات التنفيذ:

○أظهر البحث أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير التشريعات الخاصة بالأسرة في العراق، سواء من خلال تعديل القوانين القائمة أو من خلال تفعيل آليات تنفيذ أكثر كفاءة. كما أن هناك ضرورة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، بحيث تشمل جميع الفئات الضعيفة في المجتمع، وخاصة النساء والأطفال الذين قد يكونون الأكثر تأثرًا بالظروف الاقتصادية والسياسية.

٤.رابعًا: أهمية التنسيق بين السلطتين:

○يتضح من الدراسة أن التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يعد عاملاً حاسمًا في تحقيق الأهداف المرجوة لدعم الأسرة. فنجاح السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بالأسرة يتطلب

دعمًا من السلطة التنفيذية في تطبيق تلك القوانين بكفاءة، مع ضرورة وضع آليات واضحة للرقابة والمتابعة لضمان التنفيذ الفعلي.

٥.خامسًا: تأثير التحديات الاقتصادية والسياسية:

أظهر البحث أن التحديات الاقتصادية والسياسية تؤثر بشكل مباشر على قدرة السلطة التنفيذية على تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي بكفاءة، مما يستدعي البحث عن حلول مبتكرة لتمويل هذه البرامج وضمان استدامتها، سواء من خلال التعاون مع القطاع الخاص أو من خلال دعم المنظمات الدولية.

الهوامش

(١) الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

(٢) الجنابي، *النظام القانوني للحماية الاجتماعية في العراق:* ص ٢٠٢

(٣) مصطفى، النظام القانوني للضمان الاجتماعي في العراق: ص ٨٨

(٤) زاهد، نظام الرعاية الصحية في العراق: ص ١٩٨

(٥) العبودي، الرعاية الصحية في العراق: الماضي والحاضر: ص٣٤

(٦) تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة و منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٢١ بعنوان "حماية الأسرة من العنف في العراق: قوانين وسياسات"

(٧) اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، الجمعية العامة للأمم المتحدة. UNICEF

(٨) تحديات التنمية الاجتماعية في العراق: تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) لعام ٢٠٢٠

(٩) الوضع الاجتماعي في العراق: تقرير عام ٢٠٢١" – صادر عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

المصادر

القوانين الاساسية

١.القران الكريم

٢.الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

٣.قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ النافذ.

٤.اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٥.تحديات التنمية الاجتماعية في العراق: تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) لعام ٢٠٢٠.

٦.تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة و منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٢١ بعنوان "حماية الأسرة من العنف في العراق: قوانين وسياسات"

٧.تقرير عام ٢٠٢١ – "صادر عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

الكتب العربية

١.الجنابي، أحمد حسن. (٢٠٢٠م). *النظام القانوني للحماية الاجتماعية في العراق*. بغداد: دار الكتب القانونية.

٢.عبد الخالق، مصطفى. (٢٠١٨م). *النظام القانوني للضمان الاجتماعي في العراق*. بغداد: دار الكتب القانونية.

٣.زاهد، محمد. (٢٠١٩م). *نظام الرعاية الصحية في العراق*. بغداد: مكتبة الأبحاث القانونية.

٤.العبودي، حيدر. (٢٠١٨م). *الرعاية الصحية في العراق: الماضي والحاضر*. القاهرة: دار الفكر العربي.

Sources

Basic Laws

1.The Holy Quran

2.The Iraqi Constitution of 2005

3.The Iraqi Personal Status Law No. 188 of 1959 (currently in force.(

4.The Convention on the Rights of the Child (1989), United Nations General Assembly.

5.Social Development Challenges in Iraq: A 2020 Report by the United Nations Development Program (UNDP.(

6.A 2021 Report by the United Nations and the World Health Organization entitled "Protecting the Family from Violence in Iraq: Laws and Policies".

7.A 2021 Report by the International Organization for Migration (IOM.(

Arabic Books

1.Al-Janabi, Ahmed Hassan (2020). The Legal System for Social Protection in Iraq. Baghdad: Dar Al-Kotob Al-Qanuniya.

2.Abdul Khaliq, Mustafa (2018). The Legal System for Social Security in Iraq. Baghdad: Dar Al-Kotob Al-Qanuniya.

3.Zahid, Muhammad (2019). The Health Care System in Iraq. Baghdad: Legal Research Library.

4.Al-Aboudi, Haider (2018). Health Care in Iraq: Past and Present. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٥